

Distr.: General
30 June 2010
Arabic
Original: English



تقرير بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣) إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠)

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ٢٠١٠ (S/2010/187/Add.1)، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام عزم المجلس إيفاد بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠. وترد اختصاصات البعثة في المرفق الأول لهذا التقرير.

٢ - وقد اجتمعت بعثة مجلس الأمن إلى رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا كابنجي في إنغامقاطعة الكونغو الدنيا. وفي كينشاسا اجتمعت البعثة إلى رئيس الوزراء أدولفي موزيتو وإلى وزراء الحكومة بمن فيهم نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية والأمن ووزير التعاون الدولي والإقليمي ووزير العدل. كما اجتمعت البعثة إلى رئيس مجلس الشيوخ، ليون كينغو وا دوندو وإلى أعضاء مكتب مجلس الشيوخ إضافة إلى رئيس الجمعية الوطنية إيفارستي بوشاب وممثلي الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بما فيها المعارضة البرلمانية. واجتمعت كذلك إلى الأب أبوينير مالو مالو، رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، وإلى ممثلي منظمات المجتمع المدني من المقاطعة الاستوائية والمقاطعة الشرقية ومقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية وإلى كبار موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي. وكانت هذه هي البعثة الحادية عشرة التي يوفدها المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

التطورات التي استجدت مؤخرا

٣ - جاءت بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب تطورات هامة استجدت في نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠، ويرد وصفها بالتفصيل في تقرير الأمين



العام إلى المجلس، المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠ (S/2010/164). وكان من بين هذه التطورات استمرار دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مع انتهاء عملية كيميا الثانية في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وبدء عملية أمان ليو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ومواصلة العمليات التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بمساندة بعثة منظمة الأمم المتحدة ضد من تبقى من الميليشيات الكونغولية وجيش الرب للمقاومة بمناطق المقاطعة الشرقية في عمليتي الحجر الحديدي وروديا الثانية على التوالي، ومواصلة الإجراءات المتخذة من جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة ردا على العنف الذي واجهته قوات الأمن الكونغولية من جانب المنشقين المسلحين في المقاطعة الاستوائية، حيث اتخذ النزاع بين جماعتي أنيلي ومونزايا شكل تمرد مسلح قامت به عناصر متنوعة يقال إنها بقيادة مشعوذ يحمل اسم ليسسي مغباما (المعروف أيضا باسم "أودجاني"). كما أن الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بين الحكومة والجماعات المسلحة، بما فيها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، فضلا عن التطورات التي طرأت على مؤسسات الحكومة والبرلمان والعلاقات الإقليمية تمت تغطيتها كذلك في تقرير الأمين العام. ومنذ صدور التقرير، تواصلت العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية لتفضي إلى استسلام عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وشملت تلك العمليات إجراءات متخذة من جانب واحد بواسطة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن العمليات التي ساندتها بعثة منظمة الأمم المتحدة وشارك في التخطيط لها كل من القوات المسلحة المذكورة والبعثة. كما استمرت العمليات الانتقامية التي شنتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ضد المدنيين واستمر الإبلاغ عن وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب عناصر القوات الأمنية الكونغولية وعناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد جرى اختطاف ثمانية من العاملين في لجنة الصليب الأحمر الدولية على يد أعضاء من منظمة ماي ماي ياكوتبا في منطقة فيزي يوم ٩ نيسان/أبريل وتم الإفراج عنهم يوم ١٥ نيسان/أبريل بينما استمرت عمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد تلك المجموعة المسلحة الكونغولية. ولم يتحقق سوى قدر ضئيل من التقدم بشأن تنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ بسبب الخلافات بين الحكومة والمؤتمر الوطني لحماية الشعب وكذلك بين المؤتمر الوطني المذكور وسائر الجماعات المسلحة. وفي نيسان/أبريل أعرب المؤتمر الوطني لحماية الشعب عن القلق إزاء فشل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تعيين

مسؤولي المؤتمر المذكور في مناصب على المستوى الوطني أو إعادة تعيين المديرين الإقليميين السابقين المنتمين إلى المؤتمر.

٤ - وفيما يتعلق بالعنف الذي اندلع في المنطقة الاستوائية في أواخر عام ٢٠٠٩، فبعد صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آذار/مارس هاجم ما يقدر بمائة عنصر مسلح منطقة ماينداكا يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل بما في ذلك سكن الحاكم والمطار. وفي سياق ذلك الهجوم قُتل ثلاثة أشخاص من منتسبي بعثة منظمة الأمم المتحدة، وهم عنصر غاني من حفظة السلام واثنان من المتعاقدين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك أفادت الحكومة بمقتل ٢١ من متمردو الإنجليي فيما قتل سبعة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأربعة ضباط من الشرطة الوطنية الكونغولية واثنان من المدنيين. وقد نجحت العمليات المنسقة من جانب القوات المسلحة المذكورة والبعثة في استعادة المطار وإعادة استتباب الأمن بحلول يوم ٦ نيسان/أبريل كما واصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو عملياتها ضد العناصر المسلحة في المنطقة. وغداة الهجوم المذكور، قامت عناصر غير منضبطة من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعمليات إتلاف ونهب لمعدات بعثة منظمة الأمم المتحدة ومرافقها في المطار. وفي ١٨ أيار/مايو، حكمت محكمة الشكنة العسكرية في مبنداكا بالإعدام على ١٣ فرادا أدينوا بالتمرد فيما حكم على ١٨ بأحكام تتراوح بين ٥ سنوات و ٢٠ سنة سجنًا وبرئت ساحة أربعة أفراد.

٥ - وقد أجرت بعثة منظمة الأمم المتحدة تعزيزات خفيفة وأعادت نشر قواتها في المقاطعة الاستوائية كما أعيد نشر نحو ١١٠ من جنود البعثة من غيمينا إلى مبنداكا حيث حلت القوات المصرية الخاصة محل القوات الغواتيمالية التي عادت إلى المقاطعة الشرقية. كذلك أعيد توزيع ثلاثين من حفظة السلام الغانيين إلى غبادولي في منطقة المقاطعة الاستوائية الشمالية من أجل تطمين السكان في ضوء الشائعات التي راجت بشأن احتمال هجوم مسلح يشنه المتمردون على تلك البلدة. وفي مبنداكا، تقوم قوات بعثة مجلس الأمن بتنسيق الدوريات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أما كتيبة المغاوير رقم ٣٢١ التابعة للقوات المذكورة، وقد كانت مشاركة في العمليات التي نفذت قبل ذلك ضد العناصر المسلحة عقب الهجمات التي شهدتها منطقة دونغو فهي الآن موزعة في مبنداكا. وفي أوائل أيار/مايو، أعلنت الحكومة أن القائد الإنجليي المزعوم "أودجاني" تم القبض عليه بواسطة السلطات في الكونغو إضافة إلى نحو أربعين من مؤيديه، ويقال إن البلدين يناقشان تسليمه إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وفي المقاطعة الشرقية، وبعد تحقيق تم في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل في منطقة لواولييه العليا، أكد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن جيش الرب للمقاومة ارتكب مذبحه راح ضحيتها ما بين ٨٠ و ١٢٠ مدنيا يوم ٢٢ نيسان/أبريل في كابنغا، مضيفا بذلك إلى مذبحه أوسع نطاقا قامت بها الجماعة المذكورة في غمار موجة من الهجمات قتلت فيها نحو ٢٩٠ مدنيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٧ - كذلك فقد طرأت تطورات مهمة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية منذ صدور تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آذار/مارس. فقد اعتمدت الجمعية الوطنية في ٧ أيار/مايو التشريعات التي تنشئ اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة، وإن كان نصها يختلف بصورة ملموسة عن النص الذي اقترحه مجلس الشيوخ. وفي ١٤ نيسان/أبريل أعلن رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة الجدول الزمني للانتخابات حيث تقرر عقد الانتخابات الوطنية يوم ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بما في ذلك إجراء جولة ثانية للانتخابات الرئيسية يوم ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إذا ما اقتضى الأمر، فضلا عن انتخابات نواب المقاطعات. وسوف تؤجل الانتخابات المحلية المباشرة حتى عام ٢٠١٢ على أن يعقبها في عام ٢٠١٣ استطلاعات للرأي بالنسبة للمسؤولين المنتخبين بصورة غير مباشرة. في اجتماع عقد يوم ١١ أيار/مايو للجنة التوجيهية المعنية بالانتخابات، أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة أنها في سبيل السعي للتماس دعم من جانب المانحين بمبلغ ٢٨٣ مليون دولار لاستكمال تحديث قائمة الناخبين لعام ٢٠١٠ فضلا عن تلبية احتياجات الانتخابات العامة والمحلية.

ثالثا - القضايا الرئيسية

الامن وتقليص حجم البعثة

٨ - طرح الرئيس كاييلا على مجلس الأمن نظرة عامة على الحالة في البلاد حيث جاء تقييمه للحالة على أنها هادئة، مؤكدا على أن حالة الأمن طرأ عليها تحسن ملموس على مدار السنوات العشر الماضية وكان الاستثناء هو ثلاث مقاطعات من بين المقاطعات الإحدى عشرة التي كانت تمثل مناطق ساخنة، وهي كيفو الشمالية والجنوبية والمقاطعة الشرقية. وذكر الرئيس أن القوات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تظل بحاجة إلى دعم من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة في تلك المقاطعات. ولاحظ الرئيس أنه قد نشأت مشاكل جديدة مؤخرا في المقاطعة الاستوائية، ولكن المشاكل تم حلها وأبلغ الرئيس أعضاء المجلس بأن اعتقال القائد المزعوم للتمرد كان يعني أنه لم يعد يشكل تهديدا وأن أولوية حكومته باتت تتمثل الآن في خلق الظروف المواتية للعودة الآمنة لنحو ١٦٠ ٠٠٠ كونغولي

كانوا قد لجأوا إلى الكونغو، وأن القوات المسلحة الديمقراطية تحتفظ بوجود لها في المناطق المتأثرة وأنها تنسق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة هناك.

٩ - وأشار الرئيس إلى الهجوم العسكري الذي شنته القوات المسلحة بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في مقاطعتي كيفو من أجل التعامل مع وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونوه كذلك إلى أن حكومته قد استحدثت نهجا مبتكرا في التعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهو محاولة إعادة توطينها في المناطق الأخرى من البلاد. كما تواصلت العمليات العسكرية لإقناعها بمغادرة الشرق إلى مناطق أخرى. وأبلغ أعضاء مجلس الأمن كذلك بأن العمليات العسكرية المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وجنوب السودان في المقاطعة الشرقية نجحت في الضغط على جيش الرب للمقاومة لمغادرة المنطقة. على أنه لاحظ أن جوزيف كوني قائد جيش الرب للمقاومة كان في جمهورية أفريقيا الوسطى أو بالقرب منها منذ ذلك الحين حيث كان يعيث فسادا بين صفوف المدنيين في مناطق حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. وأضاف قائلا إن الجماعة ما زالت مسؤولة عن عمليات السلب والنهب والاعتصاب والمذابح المرتكبة في منطقة شمال دونغو وأن الحكومة وكذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة قامت بنشر وحدات في تلك المنطقة. ولاحظ أن ثمة احتياجات إنسانية كبيرة وأن السكان ما زالوا يفرون بعيدا عن المناطق التي ما برحت تشهد القتال، مشيرا إلى أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا في الكونغو المجاورة، وأوضح أيضا الاحتياجات الإنسانية للأشخاص والسكان المشردين في شمال وجنوب كيفو والمقاطعة الشرقية، وأضاف أن الأمر لا يزال بوضوح بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

١٠ - وأشار الرئيس كاييلا إلى المناقشات التي سبق وأجرهاها مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في آذار/مارس، خلال زيارة بعثة التقييم التقني، بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام. وأحاط علما بنتائج أعمال الفريق العامل المشترك، المؤلف من ممثلين المعنيين من الرئيس والإدارة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تم تحديد مواضيع الاتفاق بشأن بعض جوانب إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة وإعادة انتشار وحداتها. كذلك فإن توقع سحب ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ من جنود البعثة من الجزء الغربي من البلاد بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٠ وهو الموافق للذكرى السنوية الخمسين لاستقلال البلاد أمر تمت مناقشته ولاحظ كذلك أن ثمة اقتراحا طُرح من أجل إنشاء آلية لتقييم أحوال الأمن على الأرض للاسترشاد به لدى تقليص قوام البعثة.

١١ - وسلّم الرئيس كاييلا بأن بعض مناطق البلاد ما زالت تواجه حالة من انعدام الأمن ولكنه أكد على أن الحكومة تعمل بالتدريج، وبمساعدة الأمم المتحدة، على بناء قدراتها لمواجهة هذه التهديدات. كما أكد على أنه لا يدعو إلى انسحاب متعجل لبعثة منظمة الأمم المتحدة وبدلاً من ذلك، ومن أجل حُسن الاستعداد لتقليص حجم البعثة، فقد أوضح أن حكومته سوف تجري مع البعثة استعراضات مشتركة لحالة الأمن في المناطق التي سوف ينسحب منها العنصر العسكري للبعثة في نهاية المطاف.

١٢ - وأبلغ رئيس الوزراء موزيتو أعضاء مجلس الأمن بأن حكومته تؤيد إعادة صياغة ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة. وفي رأيه فقد ساد الاتفاق على أن تتحوّل من بعثة لحفظ السلام إلى بعثة متكاملة يتم فيها التأكيد على عنصر تثبيت الاستقرار وتوطيد دعائم السلام، على أن يُحدد لها نطاق جغرافي جديد مع تقسيم جديد للعمل بما في ذلك أن تتسلّم وكالات الأمم المتحدة بعض المهام التي تقوم بها حالياً بعثة منظمة الأمم المتحدة. وكما تعكس تركيزاً أفضل على عنصر الاستقرار أوضح رئيس الوزراء أن حكومته لا تعارض أي تغيير في اسم البعثة. وبالإضافة إلى ذلك أشار إلى رغبة حكومته في أن ترى البعثة المعاد صياغتها وهي تبني قدرة الشرطة الوطنية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق بتعزيز قدراتها على حماية المدنيين مع مواصلة زيادة مكاسب السلام من خلال تقديم المساعدة على بسط سلطة الدولة.

١٣ - وذكر رئيس الوزراء أن انسحاب بعثة منظمة الأمم المتحدة أمر مفروض سواء بالنسبة لحكومته أو لمجلس الأمن، وهو الأمر الواجب في رأيه لكي يصدق على سحب ٢٠٠ من حفظة السلام بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ من المناطق التي أعلنتها حكومته بوصفها مناطق آمنة.

١٤ - أما إيفارستي بوشاب رئيس الجمعية الوطنية فقد كرر إلى حد كبير نفس النهج الذي سبق إلى رسمه رئيس الوزراء موزيتو بشأن تحجيم وسحب العنصر العسكري من بعثة منظمة الأمم المتحدة فضلاً عن إعادة تعريف ولاية البعثة. وأبلغ بعثة مجلس الأمن بأن الأمر يستوجب معاودة التفكير في تحجيم تدريجي للبعثة على مدار ١٨ شهراً تبدأ في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومع ذلك فقد أفاد فرنسواه موامبا الذي كان يتكلم باسم المعارضة في الجمعية الوطنية المجلس بأن حزبه، حركة تحرير الكونغو يجذ الإبقاء على الولاية الراهنة للبعثة وعلى تصور استمرار مهامها حتى نهاية الدورة الانتخابية المقبلة في عام ٢٠١٢.

١٥ - أما منظور رئيس مجلس الشيوخ ليون كنغو وا دوندو فقد جاء مختلفاً إلى حد كبير عن منظور الحكومة بشأن عدد من النقاط؛ إذ طرح على أعضاء مجلس الأمن نظرة عامة

على الحالة مؤكداً على أن القوات المسلحة والشرطة والسلطة القضائية ما زالت تفتقر إلى ما يحتاجه أمر الاضطلاع بالمهام الموكلة إلى كل منها. وفي رأيه فإن المناقشات المتعلقة بسحب العنصر العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة أمر سابق لأوانه. وقد أوصى بأن يرتبط تحجيم البعثة بانخفاض في حجم مخاطر الأمانة ليس فقط في مناطق الشرق ولكن في كل أنحاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤكداً على التهديدات التي تواجه السكان المدنيين في المقاطعة الشرقية فضلاً عن المذابح التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة.

١٦ - وقد اجتمع المجلس إلى ممثلي العديد من المنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية التي أعربت عن أسفها لاستمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها ضد المدنيين كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعرضت باستمرار السكان للتشريد وللهجومات الانتقامية التي تتم بسبب العمليات العسكرية. وذكرت أن ليس ثمة حل عسكري لمشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ودعت إلى تثبيت منطلقات واضحة وقابلة للقياس قبل أن تعمل بعثة منظمة الأمم المتحدة على تخفيض حجمها ومن ثم تسحب عنصرها العسكري في نهاية المطاف. كما أوصت بأن يسترشد تقليص حجم البعثة بما يحدث من انخفاض مؤكد لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع ما يواكب ذلك من زيادة في التحقيقات والمحاكمات وصدور الأحكام بحق مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، فضلاً عن توافر نسبة مئوية أعلى من الجماعات المسلحة التي يتم إدماجها ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سواء بعد نزع سلاحها أو إعادة إلى بلادها الأصلية مع زيادة في عدد حالات عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم الأصلية.

١٧ - وفي اجتماع منفصل، ذكر ممثلو منظمات المجتمع المدني الكونغولية من مقاطعات شتي بما فيها مقاطعتا كيفو والمقاطعات الشرقية والاستوائية أن بعثة منظمة الأمم المتحدة لا بد وأن تركز على توطيد دعائم السلام من خلال دعم برامج تثبيت الاستقرار ومنها برنامج الاستقرار والتعمير للمناطق الخارجة من النزاعات المسلحة، إضافة إلى تقديم دعم لوجستي وتدريب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك نجاح إجراء الانتخابات من خلال توفير الدعم اللوجستي وتدريب الشرطة واستتباب الأمن. وأكدوا على الصلة بين حقوق الإنسان والأمن وعلى الحاجة لتقديم المساعدة من جانب المجتمع الدولي لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتوسيع سلطة الدولة. وفي رأيهم فالأمر ما زال يتطلب وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة على الأقل حتى عام ٢٠١٢ من أجل المساعدة على استقرار المناطق التي ما زالت تعمل على صعيدها الجماعات المسلحة مع دعم إصلاح قطاع الأمن وتنظيم انتخابات الفترة ٢٠١١-٢٠١٢. وأوضحوا تأييدهم

لفكرة آلية مشتركة بين الحكومة/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتوجيه عملية تقليص حجم البعثة ولكنهم أعربوا عن رأي يدعو لأن يكون للمجتمع المدني دور يضطلع به في هذا المضمار. وأكد ممثلو المجتمع المدني على الهوة التي تفصل بين الآمال الهائلة التي تراود السكان من أجل إجراءات سريعة وفعالة تتخذها بعثة منظمة الأمم المتحدة فيما يتصل بحماية المدنيين وما يتصورونه بأنه تقاعس عن العمل من جانب البعثة برغم ما تملكه البعثة من وسائل واسعة النطاق.

إصلاح قطاع الأمن

١٨ - لاحظ الرئيس كابيلا أنه برغم سنوات عديدة من الحوار، فإن الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن لم تسفر عن النتائج المتبغاة. ونوّه بأن بلده وضع ثقته في المجتمع الدولي الذي عمل هو وحكومة البلاد على التهوين من تكاليف مثل هذه العملية ومن الجهود التي تقتضيها. وقد وضعت حكومته خطة وافق عليها مجلس الدفاع الأعلى وما زالت بانتظار اعتماد التشريعات التي من شأنها التعجيل بالعملية. وذكر أن "الباب ما زال مفتوحاً" أمام شركاء ثنائيين للمساعدة على تلبية الاحتياجات التي حددتها الحكومة.

١٩ - وفيما يتعلق بالشرطة، استعاد الرئيس كابيلا تفاصيل اجتماعه يوم ٣ آذار/مارس إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام وبخاصة الطلب بأن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة بتدريب وتجهيز ونشر ٢٠ كتيبة شرطة بدلا من الـ ٢٠٠٠ عنصر عسكري المتوخى نشرهم بداية من جانب البعثة المذكورة فضلا عن تهينة المعدات اللازمة لثلاث كتائب شرطة عسكرية يتم تدريبها بواسطة مدربين كونغوليين. وأوضح الرئيس أن حكومته ما زالت بانتظار رد واضح من جانب الأمم المتحدة.

٢٠ - ومن جانبه أكد رئيس الوزراء موزيتو أن إصلاح قطاع الأمن سوف تنفرد بتنسيقه الحكومة. وأشار في هذا الصدد إلى أن تدريب وتجهيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية سوف يستمر من خلال ترتيبات ثنائية. وحدد تفاصيل المهام التي يمكن أن تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في سياق ولاية جديدة: (أ) تدريب ٢٠ كتيبة شرطة وتقديم المعدات اللازمة لنشرها؛ (ب) تزويد ثلاثة كتائب شرطة عسكرية بالمعدات على أن يقوم بتدريبها مدربون كونغوليون؛ (ج) دعم المحاكم العسكرية العاملة من خلال تزويدها بمعدات النقل والاتصالات وتعزيز قدرة إدارتها.

٢١ - ودعا وزير العدل إلى توسيع الدور الذي يقوم به المجتمع الدولي في إصلاح نظام العدالة مؤكدا على دعم حكومته للعدالة في الفترة الانتقالية وباعتبار التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية نموذجا في هذا الخصوص. وأوضح كذلك الدعم الذي تقدمه حكومته إلى

مجلس القضاء الأعلى في توظيف نحو ٢٠٠٠ من قضاة الصلح الجُدد على مدار السنتين القادمتين كمثال على ما يُبذل أخيراً من محاولات لتنفيذ إصلاح القضاء.

٢٢ - وركز رئيس مجلس الشيوخ على الإصلاحات الرئيسية التي ما زال يتعين تحقيقها وعلى القدرات اللازمة التي تكفل قدرة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ممارسة سيادتها ونشر سلطة الدولة فيها وحفظ الأمن والاستقرار في كل أنحاء إقليمها. كذلك فقد وصف القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها "جيش التشكيل غير المتجانس" ولاحظ عدم رسم منطلقات أساسية بشأن إصلاح القوات المسلحة والشرطة والقضاء ودعا إلى تطوير القوات المسلحة الوطنية بحيث توضع تحت قيادة واحدة. وبصرف النظر عن وضع إطار قانوني يتصل بإصلاح قطاع الأمن فقد أكد على أن تطوير قوات مسلحة محترفة وقوات شرطة مهنية هو عملية طويلة الأجل، وفي إطارها فهو يحث المجتمع الدولي على أن يوظف استثمارات واسعة بما يكفل أنه حالما تنسحب بعثة منظمة الأمم المتحدة تكون جمهورية الكونغو الديمقراطية قادرة على مواجهة تحديات الأمن بنفسها.

حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة

٢٣ - دعا رئيس الوزراء موزيتو إلى استمرار بعثة منظمة الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التعامل مع وجود الجماعات المسلحة غير الشرعية التي أكد أنها تشكل التهديد الرئيسي ضد السكان المدنيين. وقال إن الدعم الثابت وغير المشروط الذي يمكن أن تقدمه البعثة للقوات المسلحة يشكّل في رأيه وسيلة فعالة لحماية المدنيين. ومع ذلك فقد حث ممثلو المجتمع المدني البعثة على أن تناشد الحكومة أن تتصدى لقضية حماية المدنيين فيما يتصل بسيادة القانون وحقوق الإنسان وفي سياق الحرب ضد ظاهرة الإفلات من العقاب. ومن جانبهم فإن ممثلي المنظمات غير الحكومية الإنسانية الدولية أبلغوا أعضاء مجلس الأمن بأن سُبُل الوصول الإنساني إلى المدنيين المحتاجين أُعيقَت بصورة خطيرة من جراء العمليات العسكرية وبسبب الهجمات المتزايدة على الناشطين في المجال الإنساني، وأدى ذلك إلى أن نحو ٣٠ في المائة من السكان المحتاجين في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية كانوا محرومين من المساعدة الإنسانية في عام ٢٠٠٩.

العنف الجنسي

٢٤ - أعرب رئيس الوزراء عن أسفه إزاء استمرار العنف الجنسي مؤكداً على أنه يتركز في المناطق المتضررة من جراء النزاع. وأوضح وزير العدل التدابير المختلفة التي ما برحت الحكومة تتخذها للتصدي لهذه المسألة بما في ذلك تطبيق سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاءها،

وقال إنه قد عُقدت عدة محاكمات علنا وأن المحاكم العسكرية العاملة تصدر أحكاما قاسية على مرتكبي جرائم العنف الجنسي. بمن فيهم ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٥ - وتطرق وزير العدل إلى مسألة الضباط الكبار الخمسة من ضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي اتهموا بارتكاب جرائم خطيرة منها العنف الجنسي. وكان مجلس الأمن قد استرعى اهتمام الحكومة إلى قضاياهم خلال زيارته في عام ٢٠٠٩ وأبلغ الوزير بعثة مجلس الأمن أنه قد بدأت إجراءات سير الدعوة القضائية ضد ثلاثة من الضباط الخمسة بمن فيهم الجنرال جيروم ككوافو الذي قبض عليه وهو الآن رهن السجن المركزي في كينشاسا وأنه يتم النظر في إجراء محاكمات غيابية للضباطين الآخرين الذين ما زالوا فارين.

تنقيح الدستور

٢٦ - عرض رئيس الجمعية الوطنية لقضية تنقيح الدستور مؤكدا على أنها ليست مستبعدة ولا هي ممنوعة بحكم الدستور. وفي هذا الصدد أوضح أن الأحكام المتعلقة بإعادة رسم حدود المقاطعات لتشكيل ٢٦ مقاطعة، وهو ما كان الدستور يتوخاه بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠، ستحتاج إلى تعديل نظرا للافتقار إلى إطار يمثل الحد الأدنى لولايات هذه الكيانات الجديدة. ومع ذلك فقد أكد، شأنه شأن رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الوزراء، على أن أي مراجعة دستورية سوف تتم طبقا لروح ونص الدستور. كما أشار رئيس مجلس الشيوخ في هذا الصدد إلى أنه من غير الدستوري تنقيح بعض أحكام الدستور بما في ذلك الأحكام المتعلقة بطبيعة النظام السياسي.

الانتخابات

٢٧ - فيما يتصل بالانتخابات، أوضح الرئيس كاييلا أن البعثة أمامها دور تضطلع به. ويتم ذلك أساسا في مجال تقديم الدعم اللوجستي للانتخابات المحلية المقررة في عام ٢٠١٢. وسلم بما تقوم به البعثة من أعمال متواصلة مع اللجنة الانتخابية المستقلة، وفي رأيه أن لا تناقض في الدعوة إلى تقليص قوام بعثة منظمة الأمم المتحدة مع نهاية عام ٢٠١١ لأنه لا يتصور أن الدعم اللوجستي للانتخابات يقتضي وجود ٢٠٠٠٠ من حفظة السلام المسلحين.

٢٨ - وبصرف النظر عن سحب العنصر العسكري من بعثة منظمة الأمم المتحدة فقد أكد رئيس الوزراء لبعثة مجلس الأمن أن الانتخابات العامة سوف تكون حرة ونزيهة وديمقراطية

ومنظمة ضمن الجدول الزمني الدستوري مؤكداً على أن الأمر سوف يقتضي فقط دعماً لوجستياً تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة.

٢٩ - أما رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، فقد أبلغ بعثة مجلس الأمن بأن الدعم اللوجستي والتقني الذي تقدمه بعثة منظمة الأمم المتحدة سوف يكون أمراً لازماً لتنظيم الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١١-٢٠١٢ وأشار في هذا الشأن إلى أن الشراكة التي طورها مؤسسته مع البعثة المذكورة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التنظيم الناجح لانتخابات ٢٠٠٦ كانت أمراً طيباً. وبالإضافة إلى إمكانات البعثة، فإن اللجنة الانتخابية تلتزم بمبلغ ٢٨٣ مليون دولار من المجتمع الدولي من أجل الميزانية الانتخابية الإجمالية فيما ستسهم الحكومة بمبلغ ٤١٨ مليون دولار. وفي ضوء التنظيم المتوالي للانتخابات الرئاسية والبرلمانية والإقليمية والمحلية تعتقد اللجنة الانتخابية بأن مخاطر الأمن سوف تزيد وأن الأمر سيحتاج إلى دعم البعثة لتأمين المناطق التي لن يكون فيها وجود الشرطة كافياً.

٣٠ - وذكر رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة أن إدراج الانتخابات المحلية ضمن عملية التخطيط والميزانية من شأنه زيادة احتمال تنظيمها. واعترف بأنه في ضوء عدد المرشحين والدوائر الانتخابية ذات الصلة فإن تنظيم الانتخابات المحلية سوف يشكل تحدياً أكبر مما شهدته عام ٢٠٠٦. ومع ذلك فقد أكد أن الانتخابات المحلية، وهي أمر لازم لعملية اللامركزية في البلاد، سوف تجعل الديمقراطية أقرب منالاً بالنسبة للسكان.

٣١ - كذلك فقد حذر رئيس مجلس الشيوخ من أن الدورة الانتخابية لعام ٢٠١١ سوف تكون أكثر تعقيداً من نظيرتها في عام ٢٠٠٦، ودعا إلى زيادة الاهتمام بالمخاطر الأمنية في سياق الانتخابات المحلية، وأشار إلى أن الإطار التشريعي للانتخابات المحلية سوف يتم اعتماده خلال الدورة البرلمانية الحالية وبذلك يتيح تعريف الدوائر بالنسبة للانتخابات المحلية.

العلاقات الإقليمية

٣٢ - أعرب رئيس الوزراء عن القلق العميق فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان في ضوء استفتاء تقرير المصير في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وطرح رئيس الجمعية الوطنية نفس الرأي وأعاد إلى الذاكرة الأزمة الإنسانية التي أعقبت وصول اللاجئين الروانديين في عام ١٩٩٤ ومن ثم فقد دعياً مجلس الأمن إلى أن يكفل أن لا يهدد تدفق اللاجئين من السودان جهود الاستقرار الحالية المبدولة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٣ - ولاحظ رئيس مجلس الشيوخ أن العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها إلى الشرق قد طرأ عليها تحسن كبير ولا سيما في سياق الاجتماعات المنتظمة بالبرلمانيين

المتمين إلى الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى. ومن أجل الانطلاق من تدابير بناء الثقة التي تم اتخاذها في منطقة البحيرات الكبرى، فقد أهاب بالمجتمع الدولي أن يساعد المنطقة المذكورة في تطوير قوة تتألف من وحدات مسلحة بوروندية ورواندية وكونغولية ويعهد إليها بمهمة القيام بدوريات على الحدود المشتركة لتلك البلدان.

٣٤ - وفيما يتعلق بأنغولا، لاحظ رئيس مجلس الشيوخ أن التزاع بشأن الحدود البحرية يمكن أن يؤدي إلى توتر في العلاقات بين البلدين. وأهاب بالمجتمع الدولي أن يساعد جمهورية الكونغو الديمقراطية على حل المسألة بما يتفق مع الآليات القانونية الدولية ذات الصلة، معربا في الوقت نفسه عن القلق إزاء احتمال زعزعة الاستقرار في المنطقة نتيجة الاستفتاء المقبل في السودان.

المرفق الأول

بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠١٠) - الاختصاصات*

بقيادة السفير جيرار أرو (فرنسا)

ألف - المسائل الإقليمية

الهدف الخوري لبعثة مجلس الأمن إلى أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠ يتمثل في مناقشة ولاية وتشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومستقبل وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذه الغاية فلسوف تغتنم هذه الفرصة من أجل:

١ - التذكير بالمسؤولية الأولية التي يضطلع بها مجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين والالتزام بسيادة جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى وبوحدتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

٢ - الإعراب عن الدعم القوي من جانب مجلس الأمن لتحسين العلاقات فيما بين بلدان المنطقة وتشجيعها على مواصلة تعزيز تعاونها في جميع الميادين وخاصة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل ضمان استقرار طويل الأجل في منطقة البحيرات الكبرى.

٣ - التأكيد من جديد على تقديم الدعم من أجل تعزيز الديناميات الإقليمية بما في ذلك ما يتم حسب الملائم من تطوير المشاريع الاقتصادية التي تحقق المصلحة المشتركة مع تنفيذ الخطوات الملائمة لتيسير التجارة المشروعة ووضع نهاية للتجار غير المشروع في المورد الطبيعية. كوسيلة لتعزيز السلام والأمن.

٤ - التأكيد من جديد على أن تواصل جميع الأطراف المساهمة في إضفاء الاستقرار على الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشجيع السلطات الرواندية والكونغولية على العمل معا والاتفاق على مجموعة واضحة من الأهداف النهائية بشأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في إطار نهج متعدد الأبعاد والتأكيد على أهمية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بما فيها القرار ١٨٩٦ (٢٠٠٩) كوسيلة لاستقرار الوضع.

* سبق تعميم الاختصاصات في الوثيقة S/2010/187.

٥ - التأكيد على دعم مجلس الأمن للإجراءات المتخذة ضد جيش الرب للمقاومة، ودعوة حكومات المنطقة إلى وضع استراتيجية إقليمية للتصدي للانتهاكات والإساءات التي ترتكب ضد المدنيين من جانب جيش الرب للمقاومة، أخذا بعين الاعتبار الآليات الإقليمية القائمة بالفعل، فضلا عن الحاجة إلى حماية فعالة للسكان المتضررين ومناقشة دور بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

باء - جمهورية الكونغو الديمقراطية (عناصر محدّدة)

٦ - التعرف على المسؤولية الأولية التي تضطلع بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في توطيد دعائم السلم والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية في البلد وحماية المدنيين وتطوير مؤسسات مستدامة لقطاع الأمن والإعراق عن الدعم المتواصل من جانب المجلس في هذا الشأن.

٧ - التأكيد من جديد على التزام مجلس الأمن بإزاء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومناقشة تصور البعثة المذكورة مستقبلا وخاصة المهام الدقيقة التي يحتاج الأمر إلى إنجازها قبل التفكير في تقليص حجم البعثة ودون أن يؤدي ذلك إلى عودة لحالة اللااستقرار أخذا بعين الاعتبار مناقشات بعثة التقييم التقني مع السلطات الكونغولية في آذار/مارس ٢٠١٠.

٨ - التأكيد من جديد على الشواغل التي ما برحت تساور المجلس بشأن حماية المدنيين، ومناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩) ومعالجة حالة المدنيين المشردين داخليا والدعوة لاحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وضرورة التصدي للعنف الجنسي ولقضايا حماية الأطفال آخذا بعين الاعتبار النتائج التي توصل إليها الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، مع الإشارة إلى أهمية محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب بسبل شتى من بينها دعم قدرة النظم القضائية والتأديبية، والتأكيد من جديد على التسليم بالطابع المترابط للحماية الفعالة للمدنيين وتقليل وإنهاء التهديد من جانب الجماعات المسلحة وإجراء إصلاح شامل ومستدام لقطاع الأمن.

٩ - استعراض التقدم المحرز والعمل مع السلطات الكونغولية على مناقشة خططها من أجل إجراء إصلاح شامل ومستدام لقطاع الأمن وخاصة تنفيذ الخطة الوطنية لإصلاح الجيش، فضلا عن خطط العمل لإصلاح الشرطة وخطة العمل الوطنية لإصلاح نظام العدالة ودور الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في دعم تنفيذها.

١٠ - الحصول على تقارير مستكملة بشأن عملية أماني ليو والتعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في مواجهة الجماعات المسلحة، والتأكيد من جديد على ضرورة تنفيذ جميع العمليات العسكرية طبقاً للقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وقانون اللاجئين على النحو الوارد في ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة.

١١ - التأكيد من جديد على دعم المجلس لتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك ما يتم من خلال إجراء الانتخابات.

١٢ - استخلاص رؤى من واقع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يفيد تنوير أعضاء المجلس بشأن عمليات حفظ السلام في الحاضر والمستقبل.

المرفق الثاني

بعثة مجلس الأمن إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية: الاجتماع مع ممثلي المجتمع المدني، كينشاسا، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠

لجنة المتابعة للندوة الوطنية المعنية بالمجتمع المدني

فرديناند مافولو، نائب رئيس المكتب

مي أندريه ماويلا، عضو المكتب (الفريق المواضيعي المعني بحماية حقوق الإنسان)

مي سندوكو جو، عضو المكتب (الفريق المواضيعي المعني بإصلاح قطاع الأمن)

منظمات حقوق الإنسان

فلوريير شيبيا، رئيس، صوت من لا صوت له

جورج كايانغا، نائب الرئيس، الرابطة الإفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان

البرتين ليكوكي، رئيس الكادر الدائم لمنظمة المرأة الكونغولية

الجماعات الدينية

الإمام موسى راشدي، إمام الجماعة الإسلامية

المنسنيور ناتاليس سونغو فانغو، النائب الأول للرئيس، كنيسة المسيح في الكونغو

الأب لاييه دونسيان، نائب الأمين العام، المؤتمر الأسقفي الوطني بالكونغو

المقاطعة الشرقية

سامبيا أرونا، رئيس رابطة دونغو للعاملين بالصناعات الاستخراجية

فاليه ديوجراسياس، الأمين التنفيذي، تنسيق مكتب المجتمع المدني

رينيه سليكي، نائب الرئيس، مؤسسة صورة الكونغو

المقاطعة الاستوائية

إيفنو جوزيف، رئيس مؤسسة (سوسيتيك) للتكنولوجيا

مونغونزا، نائب الرئيس، (سوسيتيك) للتكنولوجيا

غوما

جاسون لونينو، منسق المجتمع المدني في كيفو الشمالية
ما سمبوكو نغواسي، نائب الرئيس، المجتمع المدني في كيفو الشمالية
إدوس نزيافاكي، المنسق، مجمع الرابطة النسائية من أجل التنمية

بوكافو

باندكي بيسموا أدولفي، مركز التنسيق، المجتمع المدني في بوكافو
نانديجا باكارا كوبوا بينفينو، مركز تنسيق للحوكمة، كنيسة المسيح بالكونغو
ياندا بيلولو ستيل، مركز التنسيق، مبادرات مجموعة ألفا للبرامجيات
